

خصوصية النشاط السياسي النسوي ضمن التركيبة الحزبية الراهنة في الجزائر: دراسة ميدانية

الدكتور: كريش نبيل، أستاذ محاضر "أ"
قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص: المداخلة، تهدف الى تسليط الضوء على موضوع: خصوصية النشاط السياسي للمرأة الجزائرية في إطار المنظومة الحزبية الراهنة، الذي لم ينل حقه من الدراسة والتحليل. بالرغم من أهمية العلاقة الموجودة بين المنظومة التمثيلية النسوية وطبيعة العمل الحزبي لا سيما من حيث طبيعة الظروف والعوامل المحيطة بالعمل السياسي والطابع المؤسسي والنشاط الاستخراجي لدور ووظائف الدولة وكذا خصوصية نشاط المرأة السياسي وثقافتها المدنية والنضالية.

تمهيد :

عموما، المداخلة تسعى الى ابراز مختلف عناصر الموضوع الأساسية (النظرية والعملية). بناء على دراسة ميدانية استقصائية، نركز فيها على: الثقافة النضالية والمدنية، ومسائل الترشيد العلائقي والضبط الذاتي، ومدى تجدر مستوى الوعي والترابط العضوي والاجتماعي بين المرأة والحزب، وانعكاساتها على المركز السياسي للمرأة ودورها في الحياة العامة.

*عناصر المداخلة:

تتمحور بصفة عامة حول القضايا التالية:

- فلسفة المضامين الحقوقية والمعرفية للأحزاب في المجال السياسي
- المحددات الذاتية والموضوعية لمسألة المشاركة النسائية الحزبية وانعكاساتها على المركز السياسي للمرأة.
- مستقبل الفاعلية النسوية الحزبية (في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والاصلاحات الوطنية): بعد ميداني.

*أهداف الموضوع: تهدف المداخلة الى تأكيد مدى أهمية:

- 1.. الاهتمام بقدرة المرأة على التعبير والتأثير والتمتع بحقوق المواطنة ومسؤولياتها المختلفة.
2. تعزيز مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية وتقرير السياسات وصنع القرار وتنفيذه.
- 3 . الاستفادة من التجارب الانسانية في مجال التمكين السياسي للمرأة وخلق الاطر والمؤسسات الكفيلة بحماية حقوقها وادماجها في مهام البناء والتغيير.
- 4.القضاء على جميع العوائق الاجتماعية والحزبية لتحقيق التمثيل المتوازن وترقية حقوق المرأة السياسية.

5 . المشاركة الواسعة في الأطر الحزبية وضمان الحد الأدنى للممارسة الديمقراطية في الأحزاب قاعديا وأفقيا.

أولا: فلسفة المضامين الحقوقية والمعرفية للأحزاب في المجال السياسي:

الحزب في اللغة بالنسبة للسان العرب لابن منظور هو "الطائفة والورد والنصيب " كما يعود أصل كلمة Parti بالفرنسية الى الاسم Part والفعل Partir الذي يعني "القسم أو الجزأ" (1).

وباللغة الانجليزية تعني كلمة party عدة معاني منها: الحزب، الجانب، الطرف الذي قد يكون في نزاع ما، أو الذي يأبى أن يكون طرفا في مؤامرة (2). أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت التعاريف بشأنه، حيث يعتبر الحزب السياسي حسب قاموس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية كل "تجمع من المواطنين حول نفس المشروع السياسي بهدف الاستحواذ على السلطة السياسية وممارستها" (3).

بينما يشير معناه الاصطلاحي في موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفة الدولية الى "كل تجمع لأشخاص يعتقدون نفس المبادئ السياسية" (4).

وبحسب معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يمثل الحزب السياسي مجموعة منظمة تربطها قيم وسياسات واحدة بالإضافة الى هدف الحصول على السلطة والمناصب العامة (5).

ويذهب البعض الى ربط وجود الأحزاب في المجتمع بالمستوى الصحي والسليم لمجال الممارسة السياسية والاجتماعية في الدولة، حيث هناك علاقة قوية بين نشأة الأحزاب ووجودها وبين تطور الممارسة والعمل السياسي، وذلك بناء على مجموعة من المؤشرات منها: (6)

-المؤشر المؤسساتي الذي يعبر عن وجود أحزاب وحركية سياسية تنافسية،

- المؤشر التنظيمي الذي يربط نشأة الأحزاب وتطورها تاريخيا بمجموعة من الظواهر والقضايا ذات العلاقة بالتنظيم الفعال للشأن العام كالمشروعية والاندماج والمشاركة وغيرها.

- المؤشر الحركي الذي يجعل من الأحزاب محصلة لظواهر الصراع والتنافس داخل المجتمع (سواء بالنسبة لنشأتها أو تطورها).

- المؤشر التحديثي الذي يعتبر الحزب صورة من صور التحديث والتنمية السياسية، الهدف منه توسيع مجال المشاركة السياسية والاجتماعية وتأطيرها، لقدرتها على الحركة والتأثير والدمج الاجتماعي والتكيف مع المستجدات والاحداث الراهنة.

- المؤشر الارشادي الذي يعتبر الأحزاب بمثابة خزان لصناعة سمات المواطنة والابداع من خلال جوهرها الايجابي في التكوين والتوجيه والارشاد، بل ووسيلة اساسية لتنشيط الحياة السياسية وبلورة الخيارات والتفاعلات، وتكريس روح الانتماء والخير العام.

- المؤشر الديمقراطي الذي يعتبر الأحزاب مكونا من مكونات النظام الديمقراطي الحقيقي (أداة من أدوات التعبير والتغيير)، بفضلها يمكن الدفاع عن مجموع المصالح والاهداف وتجسيد التوظيف السياسي الفعال والمسؤول في اختيار المرشحين الفاعلين وبناء المؤسسات.

- المؤشر التعبوي الذي ينظر للحزب كألية لتنظيم الصراعات وحشد وتعبئة الأصوات، مما يجعله في حاجة دائمة الى تطوير مواقفه وعلاقاته القاعدية والحركانية.

إن أسمى ما ينبغي أن يتميز به المجال السياسي التنافسي اليوم هو الاحتراف والمهنية سواء في طبيعة العمل أو شكل التنظيم. فالحزب عرف تطورا على مستوى المفهوم والممارسة كما تغيرت منهجية التحليل لدوره ووظيفته الاجتماعية والسياسية، حيث أصبح العمل السياسي اليوم يشبه العمل الاقتصادي الذي يقتضي التجارة والربح ويعمل في إطار فلسفة السوق الحرة وقوانين العرض والطلب. فكما تخضع السوق لبعض المكاسب والمنافع والشروط الضرورية لتنظيم العلاقة التكاملية بين سلعة البائع ورضي المشتري تتماس الحياة

السياسية كذلك على سوق تنافسية حرة تقدم سلعا وخدمات متنوعة بهدف تحقيق الأرباح والمكاسب السياسية المختلفة (7).

إن المفهوم العام للحزب لم يعد يقتصر على المجال التنظيمي - المؤسسي فقط وإنما امتد معناه الواسع أيضا الى المعنى الاقتصادي الذي يجعل منه مؤسسة مقاولانية تقدم لزيائنها (الناخبين) موارد انتاجية (أفكار، برامج، وعود....) في سوق تنافسية حرة، وذلك لأجل الحصول على مكاسب وارباح (اصوات الناخبين، الوصول الى السلطة، الحصول على مناصب...) لفائدة ا لقادة والمناضلين وجماعات المصالح وكذا الناخبين.

ومعلوم، ان السوق *Marché politique* السياسية مرتبطة بالتعددية الحزبية التي تتيح التنافس بين مجموعة من الاحزاب والبرامج والاشخاص. كما تفرض طبيعة السوق وجود مجموعة من القواعد والمبادئ التبادلية - النفعية بين المقاولين والزيائن، يمكن ايجازها فيمايلي: (8)

-زيائن (ناخبين): يحتاجون الى سلع وخدمات "سياسية" تتمثل في البرامج والمناصب والعود.... مقابل تقديم الدعم المادي (من اصحاب الاموال واشتراقات المناضلين والمنخرطين)، والجهد التطوعي (الخيرى)، والدعم السياسي (التصويت اثناء الانتخابات).

-مقاولين سياسيين *Entrepreneurs*: في حاجة الى تحالف ودعم ومساندة من المقاولين والزيائن ذاتهم (ناخبين، اصحاب المصالح، المناضلين).

-البناء الشبكي *Networking*: لمجموعة من العلاقات والتفاعلات في تحقيق التنافس الحر والفعال يحتاج بدوره الى موارد مالية وبشرية كافية (موارد مالية، القدرة على التوظيف السياسي والاجتماعي وادارة الحملات الانتخابية....).

- السوق السياسية *Political Market*: تتألف من موارد مادية وبشرية واليات توزيع خاصة، يتحكم فيها المقاولون السياسيون (قادة الاحزاب) كما يمكن أن يستفيد منها جميع المتعاملين (عدم التساوي في امتلاك الموارد والسلطة والنفوذ)، حيث تحتاج المقاولات السياسية الى موارد وتنظيم ومساندين ومستثمرين ومنافسين ونظام للأرباح كذلك.

-موارد المقابلة السياسية (الحزب السياسي) متنوعة، قد تكون جماعية (قيادة، انتخاب، مال....) أو فردية (خبرة، علاقات عامة....).

-التسويق السياسي، يحتاج الى اساليب عمل كثيرة لكسب الزبائن (الناخبين) والتأثير عليهم، كالحملات والتجمعات والدعاية الاعلامية.....

وفي المقابل تعددت مشاكل الأحزاب بناء على تنوع واختلاف الأهداف والمصالح وطبيعة عمل ودور الأحزاب ذاتها ولعل أهمها:

-مشكلة نوعية الزبائن (المناضلين النوعيين).

- مشكلة المشاركة (أصبحت وسيلة وليست غاية).

-مشكلة الفساد والاخلاق على مستوى العمل الحزبي. (المال المحاصصة....).

-مشكلات الوساطة (الحزب كمفاوض وليس وسيط) والزيونية بالإضافة الى المسائل المتعلقة بتأثير الناخبين والمنخرطين، وسلوك قادة الاحزاب.

-مشكلة دور الحزب في تجسيد العلاقة الترابطية المثلى بين المواطن والدولة (الانفتاح، التواصل والتفاعل....).

- مشكلة المهنية (تعاطي النقد العام والاقتراحات والبرامج العامة).

ثانيا: المحددات الذاتية والموضوعية لمسألة المشاركة النسائية الحزبية وانعكاساتها على المركز السياسي للمرأة.

إن المحددات الأساسية للمشاركة السياسية النسائية الحزبية في الوطن العربي ترتبط بصفة عامة بسلبيات المشاركة السياسية المختلفة، والتي يحصرها البعض في ظواهر الاغتراب والعزوف السياسيين، سواء بسبب فقدان المشاركة السياسية لروحها وجوهرها أو لانتشار الشعور العام بعدم القدرة على التغيير أو التأثير على القرارات والسياسات والمواقف الحكومية والانعزال عن الحياة السياسية (فقدان الثقة السياسية). وعموما يمكن حصر محددات المشاركة السياسية النسوية وانعكاساتها بصفة عامة فيمايلي:

1- طبيعة النزعة الحزبية للصفة التمثيلية النسوية:

بالرغم من أهمية المشاركة السياسية النسوية في بلورة مستويات الوعي السياسي والاستثارة السياسية والاهتمام السياسي، لاتزال نسبة المشاركة النسوية في الحياة السياسية ضئيلة، لارتباط المشاركة مفهوما وممارسة بمستوى التعليم والثقة بالنفس، ومعيشة الافراد ومكانتهم الاجتماعية بل ومستوى الميولات السياسية الجنسية واختلافاتها العمرية بين الذكور والاناث.

فالمشاركة الايجابية أصبحت تقاس اليوم بمدى الالتزام ودرجة الفعالية في التنظيم السياسي أو شبه السياسي. أي، انطلاقا من مظاهر المشاركة ذاتها (العضوية النشيطة والفعالة). حيث ترتبط حدودها الدنيا بعملية التصويت في الانتخابات، وتمتد حدودها القصوى الى ما يعبر عنه مفهوم المشاركة العامة ذاته. وذلك، بناء على مسألة الانتخاب ومستوى القدرة على الاندماج العاطفي والذهني مع الجماعة، بالرغم من أهمية التصويت في احداث التغيير والتطور السياسي والاجتماعي.

الأمر الذي يعني أن الأسباب التي تدفع الى عدم المشاركة السياسية عديدة، حيث ترتبط بعوامل نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة، كما. أن هذه العوامل ليست على مستوى واحد، بسبب الاختلافات الموجودة بين الأفراد والمجتمعات، حيث يبرز المستوى المتطور للمشاركة السياسية النسوية في بعض المجتمعات بينما ينخفض أو يكاد ينعدم بأخرى، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمجتمعات العربية التي لاتزال المشاركة السياسية النسوية بها تتأثر بعوامل سلبية كالهيمنة (الذكورية) والانصياع واللامبالاة(النسوية)(9).

إن ارتباط المشاركة بالتنشئة كبير، حيث لا يمكن أن نتكلم عن دور المرأة الا من خلال البحث في أساليب تنشئتها الاجتماعية والسياسية، ولذلك تبرز مشكلة المرأة العربية اليوم في مشكلة طبيعة المرأة والبيئة الاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها. فالتنشئة السياسية تساعد بصفة عامة على كسب "القيم السياسية"، بينما تمثل الذات السياسية كل التوجهات التي يحملها الفرد بشأن البيئة السياسية السائدة (طبيعة شكل النظام السياسي وادائه، علاقات الفرد الاجتماعية وقدراته وحاجاته الشخصية). وعلى ضوء هذه الذات تتكون

لدى الفرد مشاعر وولاءات وانتماءات ومواقف واتجاهات بالإضافة الى المعارف والمعلومات السياسية، كما يمكن بفضل التنشئة تعلم أصول العمل الجماعي وتحمل المسؤولية ورفع مستوى الالتزام المدني والثقافة السياسية، مما يساعد على تدعيم عامل الثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي القائم، بل وتحويل المواطن الى مواطن ايجابي يشارك في العمل السياسي ويتفانى في خدمة الصالح العام (10).

إن حياة الانسان مرهونة بوجود الجماعة، حيث لا يمكنه العيش بمعزل عن الجماعة، وأول جماعته الأسرة ثم جماعة الاصدقاء واللعب والمدرسة والعمل كما تتحدد عضويته في الجماعة بالزمن (قصيرة أو طويلة المدى) وبالاختيار الحر أو الاضطرار والارغام، وقد يكون فاعلا أو مؤثرا فيها أو عكس ذلك تماما. بل وتتمثل أهمية الانضمام الى الجماعة حسب كيرث لوين Kert lewin في المميزات التالية: (11).

-التغيير المستديم والعميق.

-الفرد في الجماعة يكون مرن وسهل التأثير عليه.

-سهولة الاتصال بأفراد الجماعة.

واسقاطا على ذلك، يمكن القول أن ضعف المشاركة السياسية النسوية في البيئة العربية ترتبط بمجموعة من العوامل أهمها طبيعة المشاركة السياسية ووضع الأحزاب في المجتمع، حيث يتميز الوجود الحزبي العربي بمجموعة من المميزات لعل أهمها (12):

- تعددية حزبية ديكورية شكلية لا تعكس طبيعة التعددية الاجتماعية كما تطرح اشكالية الاعتراف بالتنوع واحترام العقائد والافكار والرؤى.

- أحزاب مجرد غطاءات لنزاعات قبلية وجهوية وتكتلات أو جمعيات سياسية انتخابية، تمثل واجهة لمعارضة شكلية ولا تملك قواعد شعبية.

ومعلوم أن المعارضة السياسية تتأثر بمجموعة من العوامل (13):

-البناء الدستوري.

-النظام الانتخابي.

- النمط الثقافي.

-مستوى السخط والاختلاف ونامط الصراع والاتفاق ودرجة التعددية الموجودة.

كما تتحدد شروط الفعالية الحزبية بمجموعة من العناصر منها(14):

- ايمان النخب الحاكمة بفكرة التعددية.

-الديمقراطية الداخلية للأحزاب (الشرعية حرية الراي وتعدده).

- الإطار السياسي الملائم (الرقابة، استقلالية القضاء، الانتخاب الحر، الدستور، حكم القانون ...).

2-مضادات الحضور النسوي في المجال العام:

المشاركة في الجزائر كمبدأ سياسي واجراء نظامي تقوم -حسب البعض-على التعبئة Mobilisation ، كما تتأثر بالصراع بين النخب والشعارات الأيديولوجية، وبالتالي عدم وجود معارضة نظامية قادرة على مساءلة النظام والتعبئة الفعالة. اذ يعبر النظام التمثيلي عن مختلف المصالح السياسية التي تعمل على ضبط الحدود العامة للمجال السياسي (الرئيس والحزب). بمعنى هناك (15):

-تمثيل حكومي على حساب التمثيل الشعبي.

-مشاركة مؤطرة ومسيسة ذات طابع تعبوي مراقب.

-نخب سياسية ليست على درجة واحدة من التجانس والاندماج.

- صراعات في المصالح والآراء وعدم قدرة المعارضة على منافسة الخطاب الرسمي والاكفاء بتوجيه النقد للقيادة.

ولا شك أن هذه العوامل هي نتاج النموذج الزعامي السلطوي الذي يتميز بمميزات كثيرة منها(16):

-الذاتية أو الشخصية كمصدر للحقيقة.

-الفردانية لعدم الاهتمام برغبات الجماعة وخاصة عملية اتخاذ القرار.

-اللامؤسسية لعدم التقيد بالإجراءات والترتيبات الرسمية لحل المشاكل.

ومعلوم ان هذا النمط يعود لطبيعة الدولة العربية التي ارتبطت تاريخيا بالخطاب الشعبوي وقيم الهيمنة والتخلف والدولة الهجينة القائمة على منطق العسكر والقبيلة ومفهوم الدولة الوطنية، كما هو الشأن بالنسبة للدولة في المغرب العربي التي تتميز حسب البعض بسيطرة" نخب سياسية (أقلية) او مجموعات عسكرية او زعامة روحية تاريخية " (17) الأمر الذي أعاق قيام دولة مدنية عصرية وحال دون نجاح العملية الديمقراطية بالمنطقة.

ففي الجزائر نشأت مساحات للتنازع والصراع بسبب غياب الحكم الراشد وانتشار الفساد والرشوة والبيروقراطية والمحسوبية والجهوية (18)، كما برزت الظاهرة التسلطية في الوطن العربي كأهم عائق امام التحول نحو الديمقراطية، حيث النظر الدائم الى المسالة الديمقراطية كإجراء شكلي بغض النظر عن جانبها الروحي-الضماني الذي يعتبرها ثقافة وقيمة تؤدي الى التسامح والمشاركة والتعدد والاختلاف والوسطية والسلم لاسيما في حل الخلافات. ولا شك أن أولى ازمات الوطن العربي هي تفريغ المشاركة من مضمونها ومحتواها الحقيقي بسبب تكريس الثقافة الاستبدادية التي تركز على شقين (19):

- شق ظاهري وهو الحكام وانظمة الحكم.

-شق باطني وهو خضوع المحكومين.

وربما لهذا يذهب البعض الى تحديد فرص التحول الديمقراطي في الجزائر في مجموعة من العناصر من أهمها ضرورة (20):

- تكريس العمل المؤسساتي الديمقراطي.

- تأطير الصراع باليات مؤسساتية.

- تعميق الثقافة المدنية واعتماد التعددية السياسية والفكرية.

تكريس مبدأ المساواة وحرية الاعلام ودعم الانتخابات الدورية.

لقد تأثرت التجربة التعددية الحزبية في الجزائر بعوامل داخلية كثيرة، كإعلان حالة الطوارئ (21)، وانتشار الارهاب، وعجز النظام السياسي القائم على الحفاظ على شرعيته القديمة أو اكتساب شرعية جديدة بسبب عدم القدرة على توسيع القاعدة الاجتماعية واعتبار الدولة الموزع الرئيسي للريع (22). وهو ما أثر على "المسألة النسائية Question féminisme" التي بقيت مجرد رمز للتوظيف السياسي البراغماتي الذي لا ينظر الى المرأة الا كمجرد خزان Réservoir احتياطي لملأ "الخواء الحزبي".

فمع انتشار ظاهرة العزوف السياسي وتآكل القواعد الشعبية للأحزاب السياسية وعدم قدرتها على توليد الافكار وطرح المبادرات التي بإمكانها استمالة الناخبين واقتناعهم بالتصويت والمشاركة السياسية الفعالة، أصبحت المرأة في الجزائر تستعمل كمجرد ورقة لدعم الاحزاب في الحملات والمواعيد الانتخابية ومعالجة أزماتها التعليلية والشرعية. لاسيما وأن انخراط المرأة في الحياة السياسية عادة ما تحكمه مجموعة من الاعراف والتقاليد التي تضع المرأة ضمن خطاب سياسي واجتماعي خاص. يجعل منها مجرد رقم في الحسابات السياسية السلطوية والحزبية -لمسايرة التوجهات العالمية الداعية الى الحفاظ على حقوق المرأة ودعم حضورها في المجال العام. وذلك سواء من حيث تمثيلها السياسي ودعم موقعها في مراكز صناعة القرار، او لأجل استقطاب «الحركة النسائية» كديكور عام لتعزيز الصفوف النضالية الحزبية.

وعلى العموم، يمكن ابراز العلاقة الجدلية بين الحضور النسوي في المجال العام والنزعة البراغماتية لدور الدولة والاحزاب السياسية من خلال مجموعة من العوامل منها/

أ- على مستوى الدولة: يمكن أن تساهم اعادة توزيع وظائف وأدوار الدولة الجديدة في دمج المرأة كمورد هام في تحقيق التنمية والسلم الاجتماعي وتشجيعها على لعب دور هام في المجال العام لممارسة دورها بطرق واليات جديدة من خلال وضع قوانين واجراءات وبرامج لإعادة التأهيل والتدريب لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة وضمان المساواة والتمكين.

ب- على مستوى الأحزاب: للأحزاب مسؤولية كبيرة في تحقيق شروط التنمية والتفاعل مع ابعادها لاسيما من خلال دورها في تعميق الديمقراطية والمشاركة السياسية بتحفيز المواطنين على المشاركة الايجابية وتنمية قدراتهم تثقيفا وتدريبيا وتأهيلا، بالإضافة الى دورها في تعزيز قيم الحوار واحترام الخيارات الشعبية والارتقاء بمفهوم الانسان في التنمية (كمجال. - كأداة وكغاية وهدف).

3- المشاركة السياسية النسوية كأداة لبناء المنعة: مواجهة المخاطر يكون من خلال وضع سياسة وقائية متكاملة وفعالة يسميها تقرير التنمية البشرية لعام 2014 ب «بناء المنعة» للأفراد والمجتمع على حد سواء (23). وهي تتطلب مجموعة من الشروط لبناء القدرة أو الجهوزية، كالتعليم والاستثمار والقدرة على التكيف وتغيير القوانين ... وغيرها.

لقد أصبحت المخاطر حسب التقرير تقاس بمساحة الامكانيات والخيارات والحريات والسياسات، ولم يعد الذي لا يتمتع بفرصة المشاركة السياسية فقيرا فقط بحسب المعنى التقليدي للفقر، بل هو معرض للمخاطر من جراء الاهمال والتمييز. مادام أن قيمة المشاركة والانخراط في الحياة السياسية تتعدى مجرد الحصول على المشاركة الى فوائد كثيرة، كالثقة بالنفس، المهارة، تقلد وظائف سياسية، الفوز في الانتخابات، الحصول على الخبرة وغيرها.

فالمخاطر لها علاقة بمسائل كثيرة كاختلالات النظام الدولي العديدة (أزمة التمثيل والمشاركة المنصفة في اتخاذ القرار، التهميش، الشفافية والمساءلة)، وموقع الفرد في المجتمع وجنسه وانتمائه ونوع عمله ووضعه الاجتماعي، بالإضافة الى أنماط الحماية والاستغلال وقدرة الفرد على التصرف في شؤونه. كما أن المشاركة السياسية النسوية التي عادة ما تتأثر هي الأخرى بعوامل كثيرة مثل: الخوف والتمييز والعنف والأعراف والتقاليد والتهميش والاقصاء... نجدها ترتبط بمفهوم المخاطر أيضا من زوايا مختلفة هي:

-المكان الذي تنتمي إليه.

-الموقع الاجتماعي الذي تتمتع به.

- دورة الحياة التي تمر بها.

إن مفهوم "النهوض" بالمرأة اليوم حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2005 أو ما يسمى بـ"التمكين" كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2002، يعني "التحرر من كل الاشكال التي يمكن أن تساهم في الحط من كرامة المرأة كالجهد والعوز والخوف. أي التحرير النسوي من كل القيود القانونية والمؤسسية وتنمية قدراتهن" (24). فكرامة المرأة أصبحت تحددها مستويات ثقافية واقتصادية واجتماعية وأمنية كما تقوم على مدى قدرتها على التغيير والمشاركة العامة في ظل إطار قانوني ومؤسسي ملائم.

وتأسيسا على ذلك، يمكن قياس مستوى المشاركة النسوية في الجزائر من خلال مختلف المظاهر المرتبطة بالتمثيل والتعليم والعمل بالإضافة الى مستوى الدخل الفردي والمعيشي للمرأة مقابل الرجل، كما جاء في دليل تقرير التنمية البشرية لعام 2014 (انظر الجدول 01) الذي حدد الفوارق الجنسية بين الذكور والاناث بناء على مستوى نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية ونصيبها من التعليم والعمل والدخل والعمر المتوقع.

الجدول رقم 01: دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر.

المقاعد في المجالس النيابية (النسبة التي تشغلها المرأة عام 2013)	نسبة الاناث الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الاقل: العمر 25 سنة فما فوق الفترة: 2005-2012	نسبة الذكور	معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة: العمر 15 فما فوق الفترة: 2012	معدل مشاركة الذكور
25.8	20.9	27.3	15.0	71.9

المصدر: دليل الفوارق بين الجنسين، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، ص 171-175.

وعليه، فالوضع الاجتماعي الذي عرفته المرأة العربية في ظل بيئة محافظة وانظمة حكم تسلطية ومن دون دعم جماهيري - شعبي أو سند شرعي (تعليم المرأة وتمثيلها في المجالس المحلية والبرلمانية)، لا يمكن تفسيره بحسب هذا التقرير (عام 2005) الا كعمل شكلي الغرض منه تنفيذ الاملاءات الخارجية لضمان البقاء والاستمرارية في الحكم. مادام التمكين الحقيقي الذي ينبغي أن يكون في هذا الإطار لا يجب أن يقتصر على فئة دون أخرى، كما لا يمكن انكار مدى اهمية المجتمع المدني والدعم الجماهيري - الشعبي الواسع في النهوض بحقوق المرأة وصون كرامتها كذلك(25).

نسبة الاثاث الى الذكور من دليل التنمية البشرية العام 2013	العمر المتوقع عند الولادة: الاثاث 2013	العمر المتوقع عند الولادة: الذكور 2013	النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الاجمالي الاثاث 2013	النصيب التقديري للفرد من الدخل القومي الاجمالي الذكور 2013
0.843	72.7	69.4	3.695	21.219

ثالثا: مستقبل الفاعلية النسوية الحزبية (في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية والاصلاحات الوطنية): بعد ميداني-استشراقي:

في هذا الإطار تم التركيز على العمل الميداني من خلال طرح مجموعة من الأسئلة لها علاقة بالموضوع.

1-اجراءات العمل:

-الاعتماد على عينة عشوائية -بغض النظر عن المستوى العلمي والثقافي -حتى يمكن الاحاطة بمختلف الجوانب (الأراء، التوجهات ...) التي يثيرها موضوع البحث.

-اختيار عناصر العينة كان لأسباب كثيرة منها:

1-درجة الاهتمام بالموضوع، وما يدور في الساحة السياسية من حراك وتجاذب سياسي وإيديولوجي بشأن مسألة المشاركة السياسية النسوية وعلاقتها بالأحزاب.

2-الرغبة في معرفة بعض الاتجاهات والاهتمامات العامة، لاسيما من حيث علاقة المرأة بالحزب والمشاركة السياسية واسبابها وابعادها وعوائقها وسبل تطويرها في الجزائر.

3-تنوع المشاركين لجمع الكثير من الآراء والاهتمامات.

4-الاعتماد على استبيان يحتوي على مجموعة من الاسئلة العامة ذات العلاقة بالعديد من الجوانب والقضايا المرتبطة بالموضوع.

2-النتائج بصفة عامة:

أولاً: الآراء عبرت عن قناعات وتصورات مختلفة، بسبب الاختلاف في مستوى الاهتمام والرغبة في التغيير والتطوير بالإضافة الى مدى الرضى او السخط على الممارسة السياسية الحزبية وموقع المرأة فيها.

ثانياً: مستوى الاطلاع العام على مختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، سيما من حيث دوافع وابعاد المشاركة ودور الأحزاب السياسية في المجتمع.... يبين مدى الادراك العام بتطور مفهوم الاحزاب وتحول دورها في ظل التحولات العالمية والوطنية الراهنة.

ثالثاً: الاسئلة التي طرحت كانت متنوعة بشكل مقصود حيث تم تقسيمها الى أربعة اقسام يتعلق كل قسم منها بمواضيع وقضايا وافكار متنوعة تخدم الموضوع بشكل كبير .

وعموماً، فقد قسم القسم الاول الى دور الاحزاب في تأطير العمل السياسي النسوي في الجزائر، من خلال التطرق الى طبيعة الخطاب السياسي الحزبي الراهن بشأن المشاركة السياسية النسوية، والاسباب التي تقف وراء رغبة الاحزاب في ضمان الاشراك السياسي النسوي ضمن قواعدها النضالية وقوائمها الانتخابية. بالإضافة الى محاولة سبر علاقة المرأة

بالحزب السياسي في الجزائر تبعا للمصالح والمكاسب التبادلية أو لقدرة البرامج والسياسات الحزبية ومدى فعاليتها في استقطاب المرأة وتعزيز مكانتها السياسية والاجتماعية.

أما القسم الثاني، فقد تم التطرق الى موضوعات عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة، سيما المرتبطة من جهة بأولويات الاهتمام أو التهافت العام على مسالة المشاركة السياسية النسوية في الجزائر، وعلاقة ذلك بخصوصية المرأة ونظرتها العامة للمشاركة السياسية الحزبية.

بينما في القسم الثالث من الاسئلة فقد تم التطرق الى مسالة الارتقاء بالمشاركة السياسية الحزبية - النسوية في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى العوامل المعززة لمكانة المرأة السياسية ودور الاصلاحات القانونية والسياسية الجارية في تحقيق ذلك.

وفي القسم الاخير من الاسئلة قد تم التطرق الى الابعاد والاهداف العامة التي تعبر عن واقع المشاركة السياسية النسوية في الجزائر . سواء من خلال مدى ارتباطها بتحولات الواقع وتحدياته التنموية أو من حيث مدى علاقتها أيضا بمسائل التحديث والعدالة وحقوق الانسان.

ولا شك ان جل هذه القضايا تعبر عن مختلف الجوانب التي لها علاقة بخصوصية المشاركة السياسية النسوية الحزبية في الجزائر، سواء من حيث المفهوم والدور او من حيث طبيعة المشاركة وسبل الارتقاء

بها وتفعيلها. في واقع يتميز بسرعة في التحول والتغير ويرتبط بتحديات وضغوطات داخلية وخارجية كثيرة.

رابعا: النظرة العامة للحزب والمرأة والمشاركة السياسية في المجتمع ، يطغى عليها نوعا من الرضى والقبول بأهمية العلاقة التفاعلية و التكاملية بين المرأة والحزب السياسي تنظيما وتأطيرا، بالرغم من التباين الذي ابرزه المستجوبون حول التساؤلات المتعلقة بدور الاحزاب السياسية في الجزائر وعلاقتها العضوية والعملية بالمرأة .حيث يبرز الايمان الواضح بعدم فعالية الاحزاب السياسية في تأطير العمل السياسي-الحزبي النسوي بين عدد

كبير من المستجوبين (نسبة 85%) ، مقابل نسبة 3% (جيد) ، و (12%) عادي، أي ما يعادل فردين مقابل سبعة أفراد . كما يلاحظ ان الآراء تكاد تجمع ايضا على ان اقل ما يمكن أن يقال عن مفهوم وطبيعة الخطاب السياسي الحزبي الراهن بشأن المشاركة السياسية النسوية في الجزائر انه يغلب عليه الطابع " البراغماتي/ النفعي "مقابل الآراء القليلة التي تساند او تميل لبعض التحليلات او التفسيرات الانفتاحية والتحولية لدور الاحزاب السياسية في المجتمع استجابة لمصالح داخلية واخرى خارجية لها علاقة بطبيعة الحال بأوضاع الاحزاب السياسية وظروف الاوضاع البيئية الدولية.

وعلى العموم الآراء توزعت بين توجه عام يؤكد النزعة النفعية للأحزاب في التعاطي مع المسألة النسوية بشكل كبير (72 %)، في حين استقرت الآراء الاخرى عند توجهات الانفتاح على قضايا المرأة (12%) وتعبير عن ثقافة سياسية جديدة (13%)، بينما لم تتعد نسبة تشجيع المرأة على تقلد المناصب العامة (3%)، أي ما يعادل فردين فقط. وهو ما يشير الى غياب الإرادة في التمثيل السياسي الفعلي للمرأة، سيما وأن الغالبية القصوى من المستجوبين استقرت آرائهم حول الأسباب او الدوافع التي تقف وراء التهافت الحزبي حول الاشراك السياسي للمرأة في المواعيد والاستحقاقات الانتخابية يعود اساسا لرغبة الاحزاب السياسية في استغلال المرأة في مجال الترويج لمبادئ الحزب وخطابه الأيديولوجي (80%) مقابل (12%) لعامل مساهمة المرأة في صناعة القرار السياسي و(8%) لصالح نضج المرأة فكرا وممارسة.

الأمر الذي يعني أيضا ان الحزب السياسي بتوجهاته المصلحية يمكن ان يستبعد المرأة كفاعل له اهميته في الحياة السياسية ويقيد حدوده التأثيرية.

إن علاقة المرأة بالحزب السياسي في الجزائر هي علاقة "تابع-خاضع" حسب جل المبحوثين (65%)، أو علاقة " احتواء وادماج " كما يرى البعض (30%)، بينما لا تتعدى الحدود الاستقلالية لدور المرأة داخل أطر الحزب وقنواته الهيكلية والتنظيمية حسبهم نسبة (5%) فقط. وهو ما يجعل مشكلة المرأة دائما مرتبطة بعوامل التمييز والهيمنة حتى في علاقاتها المؤسسية.

خامسا: عدم المشاركة النسوية في الحياة السياسية يغلب عليها نوع من التنوع والارتباط، حيث التنوع في الاهتمامات والمشاغل والارتباط في خصوصية التصور والنضال. اذ تبرز عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر من زاوية الانشغالات والاهتمامات حسب عدد من المستجوبين في مشكلة اللامبالاة بالشأن العام والممارسة السياسية بدرجة اولى (60%).

وهو ما يؤكد كما رأينا في الإطار النظري اهمية الوعي والثقافة السياسية في تحقيق المشاركة السياسية. فلا يمكن ان نتصور وجود مشاركة سياسية فاعلة في المجتمع دون اهتمام بالتربية والتثقيف والنضال المدني الذي تؤطره التنظيمات الجموعية بشكل تطوعي وحر.

كما انه بالرغم من اهمية تأثير الانشغالات التربوية والأسرية للمرأة على حق ممارستها السياسية وانخراطها في الاحزاب السياسية بحكم الدور الذي تلعبه المرأة داخل الاسرة رعاية وتديبرا الا ان ذلك لم يحوز الا على نسبة (22%) من آراء المستجوبين، ولم تتعد نسبة مشكلة الهيمنة الذكورية ايضا على القواعد الحزبية (18%)، أما فيما يخص اولويات الاهتمام بالمرأة في الجزائر فالآراء توزعت بين نسب طفيفة تمثلت فيمايلي:

2- % بالنسبة لحملات التوعية.

4- % بالنسبة للنهوض بأوضاع المرأة اجتماعيا واقتصاديا.

1- % بالنسبة لمسالة النضال السياسي والانخراط في الاحزاب السياسية.

لكن المفاجأة التي لم نكن نتوقعها تتمثل في كون الاغلبية الساحقة من عدد المستجوبين (93%) اختارت اولوية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهو ما يجعلنا نستخلص مجموعة من النتائج أو الملاحظات في هذا الإطار:

أولها: تأثر رأي المستجوبين بالطروحات العالمية المروجة لفكرة عدم التمييز ضد المرأة وضرورة القضاء عن جميع الأشكال المعبرة عن ذلك.

ثانيها: تخوفهم من حجم الاخطار والاضرار المرتبطة بهذه المسألة.

ثالثها: رغبتهم في المساواة ونبد جميع اشكال التمييز او الهيمنة الذكورية.

رابعها: رغبتهم في فتح المجال لضمان المشاركة السياسية الواسعة للمرأة.

خامسها: بلورتهم لرأي يريد أن يتجاوز العادات والتقاليد التي تفضل الذكر على الانثى.

سادسها: رفضهم لجميع أشكال التمييز داخل الأسرة وفي العمل ومختلف المجالات.

وبما ان المشاركة السياسية النسوية تعبر عن هوية وحس مدني لروح العمل الجماعي والمواطنة الايجابية، فان الممارسة السياسية النسوية الحزبية عادة ما تتأثر بمجموعة من الخصوصيات الذاتية والموضوعية، وذلك انطلاقا من طبيعة التكوين ومستوى الوعي والرغبة وكذا درجة التأثير بصور الواقع ونماذجه المختلفة.

فالمشاركة السياسية لدى المرأة الجزائرية كما يتجلى في الجدول (2)، تتأثر برأي عام يعبر عن معنيين:

- معنى خارجي: يرتبط بشكلية المحاكاة والتقليد لبعض التجارب والممارسات العالمية الجديدة سواء في مجال تولية المرأة للمسؤولية والمناصب العامة او انخراطها في النضال الحزبي والعمل الانتخابي.

- معنى داخلي: يتعلق أساسا بذاتية المرأة ورغبتها المتزايدة في التحرر والاستقلالية بغية تأكيد الذات الانثوية في المجتمع الذكوري.

وذلك على حساب المشاركة السياسية النسوية الواعية والقناعة الفردية بأهمية العمل السياسي النسوي مثلا في التغيير والتأثير على صناعة القرار وتنفيذه، وكذا الايمان بقدرة المرأة ومدى جاهزيتها للمشاركة السياسية والانخراط الحزبي. وهذا ما تعكسه النسب التالية:

خصوصية النشاط السياسي النسوي ضمن التركيبة الحزبية الراهنة في الجزائر ————— د/ كريش نبيل

السؤال	وعي مشاركاتي	قناعة مشاركاتي	رغبة في التحرر وفرض الذات	مجرد محاكاة لبعض التجارب العالمية
تعبر خصوصية المشاركة السياسية النسوية في الجزائر عن:	5%	2%	40%	53%

-لقد تنوعت الآراء حول سبل الارتقاء بالمشاركة السياسية الحزبية-النسوية في الجزائر بحسب تنوع الآراء والتصورات المطروحة في هذا الإطار، حيث تباين الاهتمام بمجالات الارتقاء والتطوير تبعا لأهمية ووظيفة كل مجال. فالجسم الحزبي لمكانة المرأة الجزائرية يمكن بناءه على ثلاثة أضلاع:

- 1-الضلع الحمائي من الهيمنة والتمييز وعدم المساواة.
- 2-الضلع الشعوري الارادي الذي يكون من دون اكراه أو اجبار.
- 3-الضلع القراري لضمان حسن التمرکز.

وعلى ضوء ذلك، يمكن ادراج آراء المستجوبين في هذا الإطار ضمن الاتجاهات التي تجسد الديمقراطية في ادارة الاحزاب السياسية وترقيتها بناء على تمأسس أولوية الحاجات النسوية في الفضاء السياسي العام. فالارتقاء بالحضور النسوي الحزبي (حسب المستجوبين) يبدأ أولا بالاهتمام العام "سلطة وشعبا " بدعم المركز السياسي للمرأة (37%) أي، ترشحا وتمثيلا واشراكا ومشاركة في ادارة الشأن العام. ثم وضع الضمانات الكفيلة بحماية المرأة من الهيمنة الذكورية – الحزبية (35%)، واخيرا ضرورة احترام الميولات والقناعات التي تؤمن بها المرأة (28%). وهذا لن يكون طبعاً الا من خلال العمل على وضع حد لجميع اشكال الضغط والتأثير والاستغلال ضد المرأة، سواء لاعتبارها مجرد ورقة لتدعيم القواعد النضالية للأحزاب السياسية أو لاعتبارها وسيلة فقط لكسب بعض المقاعد والأصوات.

وإذا كانت مكانة المرأة في الحياة السياسية عادة ما تأخذ بعين الاعتبار درجة الثقافة السياسية التي تتمتع بها المرأة وعدد تمثيلها في المؤسسات التمثيلية المحلية والمركزية بالإضافة الى دورها ضمن مؤسسات المجتمع المدني ، فان الملاحظة التي أثارت انتباهنا

بخصوص المكانة السياسية للمرأة في الجزائر وبينت فعلا مدى المستوى العلمي الرفيع للمستجوبين واحساسهم بأهمية المشاركة السياسية الفعالة والمسؤولة (ليس المشاركة من أجل المشاركة) ، أنها لا تقاس بزيادة نسبة المرأة في المجالس التمثيلية كما كنا نتوقع ، حيث حصل هذا العامل على أضعف نسبة (12 %) ، مقابل عامل مستوى الثقافة السياسية (70%) وعامل أهمية ووزن المرأة في تنظيمات المجتمع المدني (18%) ، بالرغم من الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تأهيل المرأة اجتماعيا وسياسيا كما رأينا.

وبخصوص طبيعة الاصلاحات القانونية والسياسية في الجزائر ومدى تفعيلها لمسألة التمثيل السياسي للمرأة، فقد أجمعت الآراء على طابعها الظرفي - الشكلي لارتباطها بأوضاع وظروف دولية ومحلية معينة، ومن ثمة فهي بعيدة عن الاصلاح العميق النابع من الإرادة الشعبية الحرة والمشروعة.

سادسا: وحول الاهداف والابعاد العامة للمشاركة السياسية النسوية في الجزائر، فقد عبرت الآراء عن عمق في التحليل وقدرة على الاستشراف سواء لما هو كائن أو ما يمكن أن يكون على مستوى الممارسة السياسية النسوية - الحزبية في الجزائر، حيث تمحورت الآراء بصفة عامة حول المقاربة التكميلية التي تجعل المشاركة الحزبية - النسوية مقرونة بمسارات التحول الاجتماعي وامتداداتها التفاعلية بين الخاص / العام، الفرد/ الجماعة المحلي/العالمي... اذ يمثل التحول انعكاس لواقع خاص يرغب في التكيف مع واقع التحول العام. كما تبرز مبرراته في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

-الانمائية لمواجهة التحديات المرتبطة بالتنمية الشاملة والمستدامة.

-التحديثية لمواكبة التوجهات الليبرالية التحررية الغربية.

-المساواتية لتعزيز الانصاف والعدالة الاجتماعية.

وعموما، الآراء اعتبرت المشاركة الحزبية النسوية في الجزائر محصلة لعاملين أساسيين هما:

1- الرغبة في مواكبة تحولات الواقع.

2- الاعتراف العالمي بحقوق المرأة في التنمية ومساواتها مع الرجل.

وعلى عكس عامل التحديث والعدالة الاجتماعية الذي نال نسبة قريبة من المتوسط بحكم ان الحزم الاصلاحية في المجالين القانوني والسياسي لها علاقة بصور التحديث الشكلية، فان الأبعاد العامة للمشاركة الحزبية -النسوية في الجزائر لا تستهدف بحسب المستجوبين مسألة مواجهة التحديات التنموية ولا النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها بشكل كبير.

الهوامش:

(1) عبد القادر مشري، الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص5-6

(2) أنظر / قاموس اكسفورد المحيط: Mohamad Badawi ; Almuhait

Oxford Study Dictionary English-Arabic.Beirut.Academia; 2003; P777

(3) قاموس الاقتصاد والعلوم الاجتماعية:

Sous la Direction de C-D échaudemaison ; Dictionnaire - 287 — 287 - d'économie et de sciences sociales, Alger, Berti éditions, 2009, P725

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، لبنان، دار النهضة العربية، 2011، ص267

(5) عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، 2005، ص76

(6) تتميز الأحزاب السياسية بمجموعة من الخصائص والأدوار والوظائف كما أن نشاتها وتطورها التاريخي ارتبط بمجموعة من التحولات، للمزيد راجع مثلا: عبد القادر مشري، المرجع السابق، ص 131-133، وكذلك: فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 355 وما بعدها.

(7) تشبه نظرية السوق السياسي العمل السياسي بالسوق التي تقوم على نظام المنافسة والتبادل كما تحوز على عرض / طلب، بائع/ مشتري، انتاج الخدمات/ استهلاك الخدمات... أنظر / هشام هدي، الادارة المعاصرة، الرباط، طوب بريس، يناير 2010، ص 77-78.

- (8) حول علاقة الحزب بالسوق وتغير وظائف الأحزاب المعاصرة (مشكلات الأحزاب) أنظر أيضا: عبد القادر مشري، المرجع السابق، ص 349 وما بعدها.
- (9) الطراف عبد الوهاب "البعد السيكلوجي للمشاركة السياسية" مجلة مسالك عدد 11-12/2009، ص 64 - 72.
- (10) معن خليل العمر التنشئة الاجتماعية عمان دار الشروق للنشر والتوزيع 2004، ص 217 وما بعدها.
- (11) صالح بن عبد الله ابو عبادة وعبد المجيد بن طاش نيازي، اساسيات ممارسة العمل مع الجماعات، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص 44-45
- (12) ثناء فؤاد عبد الله، البات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 239-241
- (13) ثناء فؤاد عبد الله الدولة القوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 292
- (14) ثناء فؤاد عبد الله، البات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، نفس المرجع السابق، ص 246-248.
- (15) محمد عبد الباقي الهرماسي المجتمع والدولة في المغرب العربي بيروت مركز 1999، ص 98-108
- (16) بشير محمد الخضرا النمط النبوي-الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 100-104
- (17) اسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 232-233
- (18) بومدين بوزيد "حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي -محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر" المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 11 صيف 2006، ص 63.
- (19) حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراساتها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 110-112.
- (20) اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 313-314.
- (21) فوزي اوصديق، النظام الدستوري الجزائري ووسائل التغيير المؤسساتي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 80.
- (22) ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، الجزائر، منشورات الشهاب، 2008، ص 127.
- (23) للمزيد حول مفهوم المخاطر وبناء المنفعة راجع/ تقرير التنمية البشرية لعام 2014.
- (24) أنظر / تقرير التنمية لعام 2005، ص 55.
- (25) أنظر/ نفس المرجع، ص 62-65